صندوق ضبط الايرادات الجز ئري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000-2017)

بن عمارة دليلة
الجامعة/عبد الحميد بن باديس
الكلية / العلوم الاقتصادية
مستغانم. الجز ئر
benamaradalila91@gmail.com

شريف طويل نور الدين
الجامعة/عبد الحميد بن باديس
الكلية /العلوم الاقتصادية
مستغانم .الجز ئر
ncherif2005@yahoo.fr

المؤلف المرسل: بن عمارة دليلة، الإيميل: benamaradalila91@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/06/11 تاريخ القبول: 2019/09/28 تاريخ النشر: 2020/05/18

الملخص :

هذه الدراسة تهدف الى تقييم وتحليل صندوق ضبط الايرادات الجزائري في جانب الأهداف المحددة له و المتمثلة في تمويل عجز الخزينة العمومية وتخفيض الدين العام خلال الفترة 2000-2017ومدى نجاحه في تحقيق هذه الأهداف خصوصا في ظل الصدمة السلبية لأسعار البترول المسجلة على مستوى الأسواق المالية الدولية منذ سنة 2014 ، من خلال تقييم وتحليل الاقتطاعات المالية من صندوق ضبط الايرادات والموجهة لتمويل العجز الموازني و تخفيض الدين العمومي ،وجدنا أن صندوق ضبط الايرادات يمول عجز ناجم عن ارتفاع النفقات العمومية خصوصا نفقات التسيير ،كما أن ايرادات الميزانية تتأثر بشدة بتقلبات سعر البترول في السوق المالية الدولية ،كما أن نجاح هذا الصندوق في تحقيق الأهداف المرسومة له يرتبط بتقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق المالية الدولية ،ويظهر ذلك بشكل واضح في لجوء الحكومة الى القرض السندي سنة 2016،بالاضافة الى التمويل الغير التقليدي لسنة 2018،وذلك في ظل نضوب الموارد المالية لهذا الصندوق ابتداء من سنة 2018 من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية .

الكلمات المفتاحية : صندوق ضبط الايرادات الجزائري، عجز الخزينة العمومية ،تخفيض الدين العمومي ،تقلبات أسعار البترول.

ABSTRACT:

This study aim to evaluate and analyze the Algerian sovereign wealth Fund on the side of his substantial objectives of financing the deficit of the public treasury and reduction of public debt during the period 2000-2017 and its success in achieving these goals, especially in the light of the negative shock of oil prices recorded in the International financial markets since mid-2014, and through the assessment and analysis of financial deductions from the Algerian sovereign wealth Fund FRR for the financing of the public treasury deficit and the reduction of public debt,We found that the FRR finances a deficit caused by high public expenditures, especially management expenses, and budget revenues are heavily influenced by fluctuations in the price oil in the international financial market, and the success of this fund FRR in achieving its goals is impacted by the volatility of oil prices at the market level of international finance ,this situation clearly reflected in the Government's recourse to the Sindhi loan in 2016, as well as non-traditional financing of 2018, in the light of the depletion of the Fund's financial resources from 2018 to finance the deficit of the public treasury.

Keywords: Algerian sovereign wealth Fund, public treasury deficit, public debt reduction, oil price fluctuations.

Jel classification code:H6,B22,I38.

1 المقدمة :

صناديق الثروة السيادية منذ ظهورها تحتل مكان مهمة على الساحة المالية الدولية ولها تأثير كبير عل الأسواق المالية الدولية ،خصوصا خلال فترة بداية الأزمة المالية العالمية 2007-2008 حيث تم تسليط الضوء على صعود هذه الصناديق من قبل الرأي العام الدولي وصناع السياسات ،باعتبارها فئة من الكيانات المؤسسية العابرة للحدود من خلال استثماراتها ،رغم أنه تم انشاؤها منذ عقود طويلة حيث أن هذه الأخيرة متواجدة بشكل أو آخر منذ سنة 1950 مثل هيئة الاستثمار الكويتية التي تأسست سنة 1953،الى غاية سنة 1970 التي شهدت موجة جديدة لإنشاء صناديق سيادية أخرى في دول مثل سنغافورة ،أبوظبي وكندا حيث قامت هذه الدول بإنشاء هذه الصناديق لأول مرة.

ابتداءا من سنة 2000 عرفت موجة (Rjory, perry, & hemphill, 2010, p. 591)ثانية جديدة لإنشاء صناديق ثروة سيادية كصندوق ضبط الايرادات FRRالجزائري الذي تم تأسيسه سنة 2000و الشركة الصينية للاستثمارات CICسنة 2007 كما أن روسيا قامت بإنشاء صندوقين سياديين سنة2008، ان وصف صناديق الثروة السيادية مهمة صعبة نظرا لطبيعتها وخصائصها المختلفة ،حيث أنها تمثل مجموعة غير متجانسة ، وقد عرفها صندوق النقد الدولي على أنها " الصناديق التي تنشئها وتملكها الحكومات العامة لأغراض الاقتصاد الكلي، وصناديق الثروة السيادية تملك، تسيير، أو تدير الأصول لتحقيق الأهداف المالية، وتوظف مجموعة من الاستراتيجيات الاستثمارية التي تشمل الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، هذه الصناديق تنشأ من فوائض ميزان المدفوعات، والعمليات الرسمية للنقد الأجنبي ، عائدات الخصخصة وفوائض المالية العامة و / أو الايرادات المتحققة من الصادرات السلعية" .(IMF, paragraphe6.93, p. 115)

تتباين أهداف و أسباب انشاء صناديق الثروة السيادية من صندوق الى أخر ،حيث أن بعض الصناديق تم إنشاؤها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية الميزانية من تقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط) تصنف على أنها صناديق استقرار المالية العامة مثل صندوق ضبط الايرادات الجزائري FRR،في حين أن بعض الصناديق تم انشاؤها من أجل تحويل الأصول المالية الغير المتجددة التي تديرها الى أصول مستدامة ، كصناديق الادخار لصالح الأجيال القادمة مثل هيئة أبوظبي للاستثمارADIA،في حين تم تصميم بعض الصناديق السيادية لتحسين أداء احتياطيات النقد الأجنبي ،كما هو الحال بالنسبة لشركات استثمار الاحتياطيات مثل شركة الاستثمار الصينةCIC،بشكل عام ان أهداف صناديق الثروة السيادية قد تكون متعددة و متداخلة مما يعني اختلاف افاق الاستثمار و اختلاف الموازنة بين المخاطرة و العائد، الأمر الذي يؤدي الى اتباع مناهج متباينة لإدارة هذه الصناديق ،حيث أن صناديق الثروة السيادية ذات هدف الاستقرار تهتم أكثر بالسيولة و تكون أجالها قصيرة المدى ،بالمقارنة مع صناديق الادخار التي تكون احتياجاتها من السيولة أقل .

لقد ساهم الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في السوق المالية الدولية منذ سنة 2000-2014 في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر، من خلال تسجيل فوائض مالية مهمة ناتجة عن ارتفاع ايرادات الجباية البترولية ،الأمر الذي دفع الحكومة الى انشاء

صندوق ضبط الايرادات سنة 2000 ،و الذي يصنف كصندوق ثروة سيادي وذلك كوسيلة لامتصاص فوائض ايرادات الجباية البترولية الناتجة عن الفرق بين بين ايرادات الجباية البترولية المحققة فعلا و ايرادات الجباية البترولية حسب تقديرات قانون المالية ،كما تم تحديد مهامه من أجل تمويل العجز على مستوى الميزانية و الخزينة العمومية ابتداءا من سنة 2006 ،بالإضافة الى تخفيض حجم الدين العام .

الاشكالية :

تكمن أهمية صندوق ضبط الايرادات الجزائري باعتباره أداة أنشئت لتحقيق الاستقرار و حماية الميزانية من التقلبات النفطية حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على ايرادات الجباية النفطية الذي تتسم أسعاره بالتقلب على مستوى الأسواق المالية الدولية ،ومن هنا نطرح السؤال الرئيسي المتعلق بواقع صندوق ضبط الايرادات الجزائري و مدى فعاليته في ضبط وتثبيت الايرادات العامة و الحفاظ على توازن الميزانية من تقلبات أسعار النفط ،خصوصا في ظل الصدمة السلبية لأسعار البترول المسجلة منذ منتصف جوان 2014 كالتالي :

ما مدى فعالية صندوق ضبط الايرادات الجزائري في حماية الميزانية و الاقتصاد الجزائري من تقلبات أسعار النفط ،من خلال الأهداف المرسومة له باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة التالية :

-ماهي ظروف و أسباب انشاء صندوق ضبط الايرادات الجزائري ؟

-هل نجح صندوق ضبط الايرادات الجزائري في تحقيق الأهداف المرسومة له والمتمثلة بشكل أساسي في ضبط الايرادات وتمويل العجز الموازني (تمويل عجز الخزينة العمومية) ؟

الفرضيات:

- نجاح صندوق ضبط الايرادات الجزائري في تحقيق الأهداف المرسومة له يرتبط بتقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق المالية الدولية .

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع و تجربة صندوق ضبط الايرادات الجزائري خلال الفترة (2000-2017)،بالإضافة الى أهمية صناديق الثروة السيادية ،خصوصا صناديق استقرار المالية في معالجة المشكلات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق المالية الدولية ، لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج

التحليلي ،لتقييم مدى فعالية الصندوق ونجاحه في تحقيق الأهداف المرسومة له ،من خلال تحليل وتقييم الاقتطاعات المالية من صندوق ضبط الايرادات و الموجهة سواء لتمويل العجز الموازني أو تخفيض الدين العمومي خلال الفترة 2000-2017،لقد قمنا بتقسيم الدراسة كما يلي :

-المحور الأول :ماهية صندوق ضبط الايرادات الجزائري .

-المحور الثاني :تقييم صندوق ضبط الايرادات الجزائري في جانب الاستخدامات .

الجانب النظري :

المحور الأول :ماهية صندوق ضبط الايرادات الجزائري

لقد تم انشاء صندوق ضبط الايرادات الجزائري سنة 2000 في ظل معطيات وظروف اقتصادية ملائمة للجزائر اتسمت بالارتفاع المتواصل لأسعار النفط ،واتباع سياسة مالية ذات طابع كينزي تهدف الى تنشيط الطلب الكلي من خلال بعث مشاريع استثمار عمومية كبرى .

1-تعريف صندوق ضبط الايرادات الجزائري :

هو صندوق ينتمي الى الحسابات الخاصة للخزينة، و بالضبط حسابات التخصيص الخاص ،أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة ،أي أنها لا تخضع لقواعد و مبادئ اعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنه لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية ،حيث (يحي، الطبعة الثانية 2014، صفحة 227)لا يجوز فتح الحسابات الخاصة الا بموجب قانون المالية، تم انشاء صندوق ضبط الايرادات سنة 2000وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بالتسيير حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق .

2-مصادر تمويل الصندوق: تتمثل (نبيل، 2010-2011، الصفحات 219-220) في فائض قيمة الجباية البترولية الناتجة عن الفرق بين الجباية البترولية الفعلية و الجباية البترولية المقدرة حسب قانون المالية ،بالإضافة الى كل الايرادات الأخرى المتعلقة بالصندوق، بالإضافة الى تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدر من مصادر تمويل الصندوق.

3-أهداف الصندوق :تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض ايرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية ،و تخفيض حجم المديونية العمومية .

4-التعديلات التي أدخلت على صندوق ضبط الايرادات :

منذ انشاء صندوق ضبط الايرادات ،أدخلت عليه عدة تعديلات في جانب مصادر تمويله و استخدامه ،حيث مست هذه التعديلات مصادر تمويل الصندوق ،و أهدافه :

-قانون المالية التكميلي لسنة 2000:انشاء صندوق ضبط الموارد من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

المادة 10 (الجريدة الرسمية العدد37، 27جويلية 2000الموافق ل24 ربيع الأول 1421)"يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302بعنوان"صندوق ضبط الموارد"،يقيد في هذا الحساب :

<u>في باب الايرادات :</u>

-فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

-كل الايرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق .

<u>في باب النفقات :</u>

-ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوية .

-تخفيض الدين العمومي .

وقد صدرت (داود، 2011، الصفحات 195-196)عدة مراسيم و تعليمات حددت عناصره و كيفية تسييره من خلال :

-مرسوم تنفيذي رقم 67/02 الصادر بتاريخ :06-06-2002 و الذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص رقم 103-302.

-قرار رقم 122 الصادر بتاريخ 16-06-2002 لوزير المالية و الذي يحدد الايرادات و النفقات المحسومة من حساب التخصيص الخاص رقم 103-302.

-تعليمة رقم 15 الصادرة بتاريخ 18-06-2002من طرف المدير العام للخزينة و الذي يحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 02-67 وكيفية تسيير الصندوق .

-قانون المالية لسنة 2004:تم (العدد29، 08ديسمبر 2003الموافق ل05ذو القعدة 1424)اضافة تسبيقات بنك الجزائر كمصدر من مصادر تمويل الصندوق ،من خلال المادة 66المعدلة للمادة 10لقانون المالية التكميلي لسنة 2000،حيث تمت اضافة في باب الايرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية ،ويرجع ذلك (داود، 2011، صفحة 197)الى تحسن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة ارتفاع احتياطاته من النقد الأجنبي .

-قانون المالية التكميلي 2006:تم تعديل الهدف الرئيسي لصندوق ضبط الايرادات ،الذي وسع (نبيل، 2010-2011، صفحة 220)ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية بالإضافة الى عجز الموازنة العامة ،من خلال المادة 25 المعدلة للمادة 10،حيث تمت اضافة في باب النفقات "تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل الرصيد عن 740 مليار دينار" (العدد47، 20جويلية 2006الموافق ل24 جمادى الثانية 1427).

-قانون المالية لسنة 2017:تم الغاء الحد الأدنى الاجباري لصندوق ضبط الايرادات و المقدر ب740مليار دينار جزائري ،من خلال المادة 121 المعدلة للمادة 10، تم الغاء الحد الأدنى الاجباري الذي لا يجب أن ينخفض عنه صندوق ضبط الايرادات (العدد29 ا.، 07ديسمبر 2016الموافق ل29 ربيع الأول 1438)،حيث ورد في باب النفقات "تمويل عجز الخزينة" (فقط دون تحديد أي حد أدنى اجباري للصندوق) ،يهدف هذا الاجراء الى مواجهة انخفاض الموارد المالية للدولة في ظل انخفاض أسعار البترول الذي تشهده الأسواق الدولية، و قد عرف صندوق ضبط الايرادات اقتطاعات كبيرة خلال الفترة 2014-2016 لتمويل عجز الميزانية .

المحور الثاني :استخدامات صندوق ضبط الايرادات في الاقتصاد الجزائري .

في هذا الجزء من الدراسة سنقوم بتقييم مدى فعالية الصندوق ونجاحه في تحقيق الأهداف المرسومة له ،من خلال تحليل وتقييم الاقتطاعات المالية من صندوق ضبط الايرادات و الموجهة سواء لتمويل العجز الموازني أو تخفيض الدين العمومي خلال الفترة 2000-2017.

1-تمويل عجز الخزينة العمومية

لقد تم انشاء صندوق ضبط الايرادات منذ سنة 2000 بهدف (الجريدة الرسمية العدد37، 27جويلية 2000الموافق ل24 ربيع الأول 1421)تخفيض الدين العمومي بالإضافة الى ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية ،ومن خلال قانون المالية

لسنة (العدد47، 20جويلية 2006الموافق ل24 جمادى الثانية 1427) 2006 تم تغيير هدف ضبط نفقات و توازن الميزانية الى هدف تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج في باب النفقات ،بالإضافة الى هدف تخفيض الدين العمومي ، وفيما يلي الشكل التالي يمثل حجم المبالغ المالية المقتطعة من صندوق ضبط الايرادات الموجهة من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية وتخفيض الدين العمومي للفترة (2000-2016).

الشكل رقم 01:يمثل حجم الاقتطاعات المالية الكلية لصندوق ضبط الايرادات الموجهة من أجل تمويل مختلف الأهداف المحددة له للفترة 2000-2016(مليون دج).

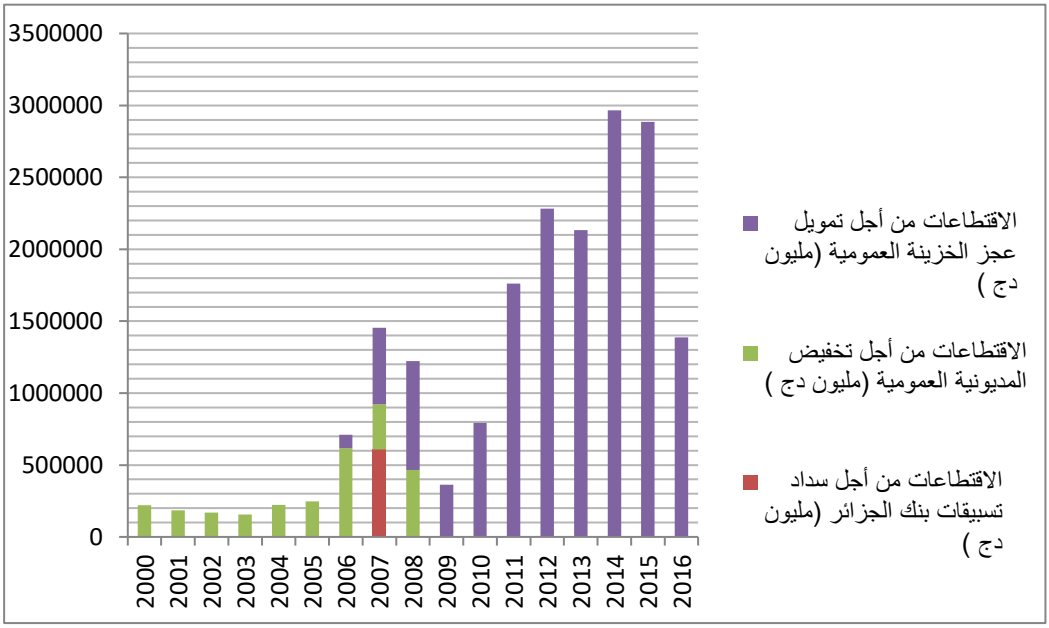

المصدر :من اعداد الباحثان اعتمادات على بيانات الجدول رقم01 (انظر الى قائمة الملاحق).

من خلال الشكل رقم (01)نلاحظ أنه :

-خلال الفترة (2006-2008) مثلت الاقتطاعات المالية من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية جزء كبير من مجموع الاقتطاعات الكلية للصندوق حيث تراوحت نسب الاقتطاعات المالية من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية 13%،36%و62%،للسنوات 2006،2007و2008 على التوالي .

-خلال الفترة (2009-2016) مثلث الاقتطاعات المالية من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية ما نسبته 100% من الاقتطاعات (الاستخدامات) الكلية للصندوق ،حيث تراوح حجم المبالغ المالية المسحوبة من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية ما بين 364مليار دج سنة 2009الى 2965 مليار دج سنة 2014 ذلك لأن نشاط الصندوق خلال هذه الفترة اقتصر على تمويل عجز الخزينة العمومية فقط ، ومن الملاحظ أيضا ارتفاع حجم المبالغ المالية المسحوبة من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية في ظل ارتفاع المتواصل لعجز الميزانية و عجز الخزينة العمومية ، وفيما يلي الشكل التالي يمثل حجم الاقتطاعات المالية المسحوبة من أجل تمويل استخدامات الصندوق ،رصيد الميزانية ،رصيد الخزينة العمومية خارج صندوق ضبط الايرادات ورصيد صندوق ضبط الايرادات بعد الاستخدامات للفترة (2000-2016).

الشكل رقم 02:يمثل حجم المبالغ المالية الموجهة لتمويل استخدامات ص ض الايرادات ،رصيد الميز لية ،رصيد الخزينة العمومية خارج ص ض ا،ورصيد ص ض ا بعد الاستخدامات للفترة (2000-2016) بمليون دج .

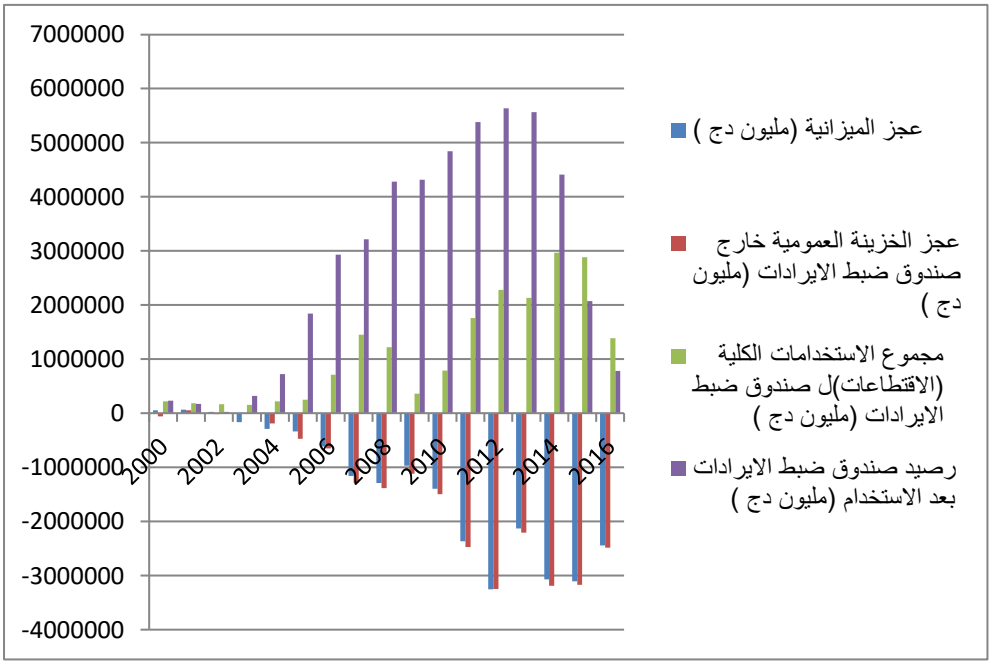

المصدر :من اعداد الباحثان اعتمادا على الجداول رقم 01 ،و الجدول رقم 02 ،(أنظر قائمة الملاحق)بيانات وزارة المالية –مديرية التوقعات و السياسات –اطلع عليها بتاريخ 2017/12/08.

من خلال الشكل رقم(02) نلاحظ خلال الفترة (2009-2016) أنه كلما ارتفع مستوى عجز الميزانية و بالتالي عجز الخزينة العمومية كلما ارتفع حجم المبالغ المالية المسحوبة من الصندوق لتغطية هذا العجز حيث تم سحب في سنة 2009مبلغ 364 مليار دج للمساهمة في تغطية عجز الخزينة العمومية لسنة 2009 الذي قدر ب1173ملياردج ،مقابل سحب مبلغ يقدر ب2886 مليار دج سنة 2015 للمساهمة في تغطية عجز الخزينة العمومية لسنة 2015قدر ب3172مليار دج ،خصوصا خلال الفترة (2014-2016) حيث أدت الاقتطاعات المالية الكبيرة الى انخفاض رصيد صندوق ضبط الايرادات من 4408 مليار دج سنة 2014الى 784 مليار دج سنة 2016 في ظل الانخفاض المتواصل لأسعار النفط ،يمكن القول أنه تم توجيه استخدام صندوق ضبط الايرادات بشكل أساسي نحو تمويل عجز الخزينة العمومية خصوصا في ظل انخفاض ايرادات الميزانية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول المسجلة منذ منتصف سنة 2014 ،الذي يعد أكبر انخفاض تشهده الأسواق المالية الدولية منذ انخفاضها المؤقت سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ الألفية الثانية و التي استمرت لأكثر من عقد.

،و للحكم عن مدى فعالية استخدام الموارد المالية للصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية سنتبين طبيعة العجز على مستوى ايرادات العامة للدولة و مصدره من خلال تركيبة هيكل نفقات الميزانية ،وفيما يلي الشكل التالي يمثل تركيبة ايرادات العامة الاجمالية للجزائر للفترة 2000-2015 بمليار د ج .

الشكل رقم 03:يمثل تركيبة الايرادات العامة الاجمالية للجز ائر للفترة 2000-2015 بمليار دولار أمريكي .

الشكل يمثل تركيبة الايرادات العامة الاجمالية للدولة بمليار دج للفترة -2000 2015

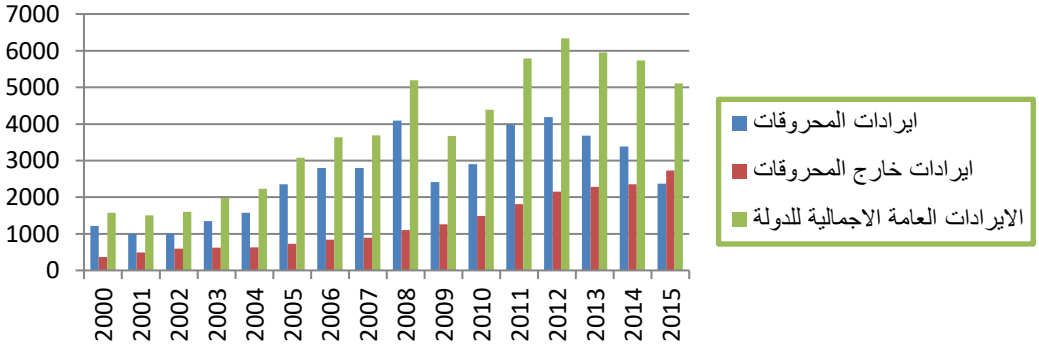

المصدر :وضعية عمليات الخزينة العمومية ،تقارير بنك الجزائر لسنة 2004، 2005، 2008، 2011، 2013، و 2015.

من خلال الشكل رقم (03)نلاحظ أن ايرادات المحروقات تمثل أكثر من 65% من ايرادات الاجمالية للجزائر للفترة 2004-2017،حيث تعتبر مصدر أساسي لتمويل النفقات العامة بما فيها البرامج الاقتصادية المعتمد من قبل الحكومة ،حيث أن الارتفاع المتواصل لأسعار النفط أدى الى ارتفاع ايرادات المحروقات و بالتالي الايرادات العامة الاجمالية للدولة وهذا ما تم تسجيله سنة 2015 حيث بلغت الايرادات الاجمالية 5101.3 مليار دج مقابل 5738.4 مليار دج في سنة 2014بانخفاض قدره 635.3 مليار دج ،وذلك نتيجة لانخفاض ايرادات المحروقات ب 1014.9مليار دج مقارنة بسنة 2014،مقابل ارتفاع الايرادات خارج المحروقات حيث بلغت نسبتها 53.5% الى اجمالي الايرادات العامة سنة 2015 وقد بلغت 2729.6 مليار دج بزيادة قدرها 16.2% مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت 2349.9مليار دج ،وبالتالي يمكن القول أن حجم الإيرادات العامة الاجمالية للجزائر ترتبط بشكل كبير بحجم ايرادات الجباية البترولية بالإضافة الى هيكل وحجم الايرادات الضريبة خارج المحروقات .

أما على مستوى نفقات الميزانية العامة لدينا الشكل التالي يمثل تركيبة هيكل نفقات الميزانية :

الشكل رقم 04:هيكل نفقات الميزانية للفترة 2000-2016 (مليار دج).

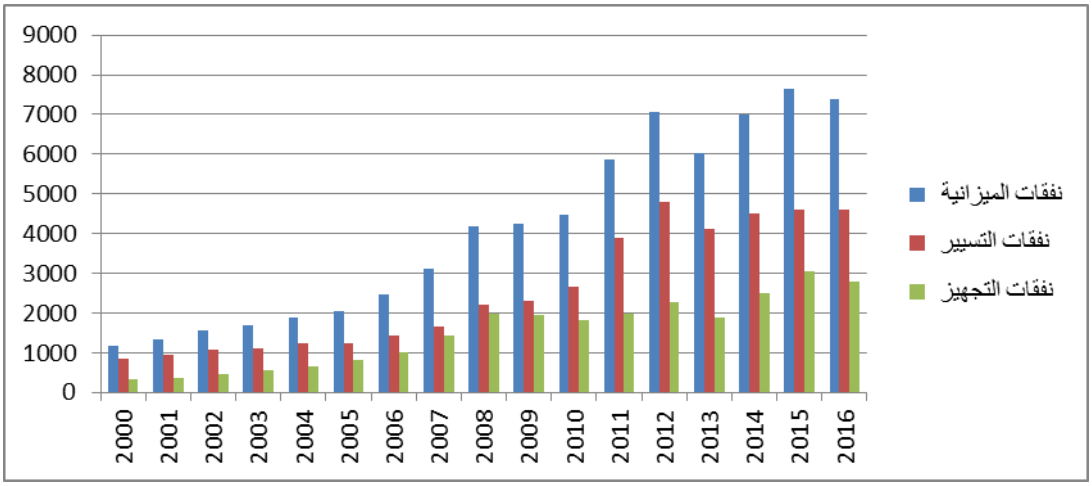

المصدر :من اعداد الباحثان اعتمادا ،جدول رقم 02وضعية المختصرة لعمليات الخزينة العمومية (انظر قائمة الملاحق)،مدرية التوقعات و السياسات ،وزارة المالية ،اطلع عليه بتاريخ 2017/12/16.

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ ارتفاع حجم نفقات الميزانية ذلك أن الجزائر اتبعت سياسة مالية توسعية ،في ظل ارتفاع أسعار النفط وذلك من خلال تنفيذ برامج ومخططات الاستثمار خصوصا خلال الفترة(2009-2014)، تمثل النفقات الموجهة للتسيير خلال الفترة (2000-2017) أكثر من نصف نفقات الميزانية الكلية ،حيث تمثل نفقات التسيير 70% من النفقات الكلية للميزانية مقابل 30% لنفقات التجهيز(نفقات رأس المال) وذلك خلال نفس الفترة ،يمكن القول أنه صندوق ضبط الايرادات يمول عجز ناجم عن ارتفاع النفقات خصوصا نفقات التسيير ،كما أن ايرادات الميزانية تتأثر بشدة بتقلبات سعر البترول في السوق المالي الدولية.

2-تخفيض الدين العمومي

من الأهداف التي وضعت لصندوق ضبط الايرادات تخفيض الدين العمومي و الذي شرع في تطبيقه منذ سنة 2000الى غاية 2008،حيث مثلث الاقتطاعات من أجل تخفيض الدين العمومي نسبة كبيرة من مجموع الاستخدامات خلال هذه الفترة و فيما يلي الجدول التالي يمثل حجم المبالغ المالية المسحوبة من أجل تخفيض الدين العمومي على مجموع استخدامات موارد هذا الصندوق خلال الفترة 2000-2008.

جدول رقم01 :نسبة استخدام موارد صندوق ضبط الايرادات لتخفيض الدين العمومي من مجموع الاستخدامات الكلية للفترة 2000-2009 بمليار دج .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مجموع استخدامات الصندوق	221	184	170	156	222	247	709	1454	1223
سداد الدين العمومي	221	184	170	156	222	247	618	314	456
*النسبة %	100	100	100	100	100	100	87.10	21.62	38.03

المصدر :من اعداد الباحثان ،اعتمادا على الجدول رقم 10وضعية صندوق ضبط الايرادات للفترة 2000-2016(أنظر الى قائمة الملاحق).

*النسبة = استخدامات (الاقتطاعات من أجل سداد الدين العمومي)/مجموع استخداما صندوق ضبط الايرادات.

من خلال الجدول رقم (01)نلاحظ أنه في البداية اقتصر استخدام صندوق ضبط الايرادات على تخفيض الدين العمومي فقط خلال الفترة 2000-2005 الى غاية سنة 2006 حيث تم توجيه استخدم موارد الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية بالإضافة الى تخفيض الدين العمومي (الداخلي و الخارجي) الى غاية سنة 2008.

وفيما يلي الجدول التالي يمثل حجم الديون العمومية (الداخلية و الخارجية) للفترة 2000-2009.

جدول رقم 02:يمثل حجم الديون العمومية الداخلية و الخارجية وحجم الموارد المالية المستخدمة لسداد الدين العمومي للفترة 2000-2009 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تحويلات صندوق ضبط الايرادات لسداد الدين العمومي(مليار دج)	221.100	184.467	170.060	156.000	222.703	247.838	618.111	314.455	465.437	0
الديون العمومية	1022.9	999.4	980.5	982.2	1000.0	1094.3	1779.7	1044.1	734.0	808.8

الداخلية(مليار دج)										
الديون العمومية الخارجية(مليار دولار أمريكي)	16.317	14.552	14.607	14.893	13.498	11.579	0.878	0.912	0.459	0.483

Source : Dette Publique 2000-2015, Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 - 2016 http://www.dgppmf.gov.dz,consulte le 08/08/2017.

لتحديد وجهة تحويلات الصندوق لسداد الديون العمومية الداخلية أو الديون العمومية الخارجية ندرس تطور وضعية كل من الدين العمومي الداخلي و الدين العمومي الخارجي خلال الفترة 2000-2009:

أ-الدين العمومي الداخلي: يمكن أن نميز 03مراحل ،حيث سجل انخفاض لحجم الدين العمومي الداخلي خلال الفترة 2000-2003 من 1022.9مليار دج الى 982مليار دج وهذا يدل على استخدام موارد الصندوق لتسديد الدين العمومي الداخلي ،ليعاود الارتفاع من 1000 مليار دج الى 1779.7مليار دج خلال الفترة 2004-2006 حيث تم (بنك الجزائر، سبتمبر 2009، صفحة 87)اعتماد استراتيجية لتقليص المديونية الخارجية للجزائر وفي نفس الوقت اللجوء الى الاقتراض الداخلي ،ليسجل انخفاض خلال الفترة 2007-2008 حيث انخفض من 1044.1مليار دج الى 734مليار دج و ذلك في اطار (بنك الجزائر، سبتمبر 2009، صفحة 207)تخفيض الدين العمومي الداخلي، حيث قامت الخزينة العمومية سنة 2008 بتسديدات هامة لصالح المصارف العمومية ب301.6 بمليار دج بالإضافة الى استخدام تحويلات صندوق ضبط الايرادات .

ب-الدين العمومي الخارجي : سمح تحسن الوضعية المالية الخارجية للجزائر ابتداء من سنة 2000 بتحسن مؤشرات الدين الخارجي بما في ذلك الدين العمومي الخارجي ،خصوصا خلال الفترة 2004-2006،حيث

(بنك الجزائر، سبتمبر 2009، صفحة 92)سمح التسديد المسبق للمديونية الخارجية خلال سنة 2005وتسارعه في سنة 2006بتحقيق انخفاض قوي في قائم الدين العمومي الخارجي

الذي انتقل من 13.498مليار دولار أمريكي الى 0.878مليار دولار أمريكي أي انخفاض بواقع93.94% .

وفيما يلي الجدول التالي يمثل تطور حجم الدين العمومي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 1991-2016،بالاضافة المؤشرات المرتبطة بالدين العمومي و التي تتمثل في نسبة الدين العمومي الى الناتج الداخلي الاجمالي و نسبة الدين العمومي الى اجمالي الصادرات.

الجدول رقم 03:يمثل تطور حجم الدين العمومي للجزائر و مؤشرات الدين العمومي خلال الفترة (1991-2016).

السنوات	الدين العمومي الاجمالي (مليار دولار أمريكي)	نسبة الدين العمومي الى اجمالي الناتج الداخلي %	نسبة الدين العمومي الى اجمالي الصادرات%
1991	36,325	%77.83	-
1992	30,97	%62.93	%272
1993	37,727	%74.03	%368
1994	41,737	%98.38	%451
1995	48,879	%116.20	%467
1996	46,072	%98.15	%341
1997	33,655	%69.86	%245
1998	35,111	%72.86	%350
1999	40,024	%82.02	%317
2000	34,374	%62.81	%156
2001	29,708	%54.27	%155
2002	29,127	%51.25	%155
2003	28,613	%42.15	%116
2004	30,044	%35.19	%94
2005	27,093	%26.29	%59
2006	27,662	%23.64	%51
2007	18,22	%13.50	%30

2008	13,777	%8.06	%17
2009	13,41	%9.77	%25
2010	16,9	%10.49	%30
2011	18,546	%9.26	%25
2012	19,493	%9.33	%27
2013	15,942	%7.60	%25
2014	16,402	%7.67	%26
2015	14,517	%8.75	%42
2016	32,738	%20.58	%113

المصدر :من اعداد الباحثان اعتمادا بيانات :تطور حجم الدين العمومي و حجم الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1991-2016:قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ،اطلع عليه بتاريخ 2018/01/09.وتطور حجم الصادرات: الديوان الوطني للاحصائيات الفترة (1992-1999) اطلع عليه بتاريخ 2018/01/07،مدرية التوقعات و السياسات ،وزارة المالية الفترة. 2000-2016 اطلع عليه بتاريخ 2018/01/09.

من خلال الجدول رقم (03) يمكن أن نميز 03 فترات أساسية :

الفترة 1991-1999:تميزت هذه الفترة بارتفاع مستوى الدين العمومي الاجمالي للدولة حيث وصل الى أعلى مستوى له سنة 1995 خلال فترة الدراسة حيث قدر حجم الدين العمومي ب 48 مليار دولار أمريكي و قد بلغت نسبة الدين العمومي الاجمالي الى اجمالي الناتج الداخلي الخام 116.20% كما بلغت نسبة الدين العمومي الى اجمالي الصادرات 467%،ويمكن تفسير ذلك بالظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر بالإضافة الى لجوء الى صندوق النقد الدولي حيث قدم (نعيمة، صفحة 247)لها قروض وقد حدد مبلغه ب1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ،وذلك في اطار برنامج التعديل الهيكلي للفترة 1995-1998 وذلك مقابل تطبيق اجراءات وشروط تثمثل في تحرير أسعار الفائدة ،وزيادة توسيع الايرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي .

الفترة 2000-2009:تميزت هذه الفترة بالانخفاض المتواصل لحجم المديونية العمومية حيث انخفض بواقع 60.98% خلال هذه الفترة ،و ذلك في ظرف تميزت بارتفاع أسعار البترول في السوق المالية الدولية حيث تراوحت أسعار البترول في هذه الفترة ما بين 28.6الى 99.1 دولار

أمريكي حيث انخفضت نسبة الدين العمومي الى اجمالي الصادرات من 156% سنة 2000الى 25%سنة 2009 ،بالإضافة الى استخدام موارد صندوق ضبط الايرادات من أجل تخفيض حجم المديونية العمومية حيث سجل أقل مستوى له سنة 2009حيث قدر حجم الدين العمومي ب 13.77مليار دولار أمريكي وقد بلغت نسبة الدين العمومي الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي 9.77%.

الفترة 2010-2016:خلال هذه الفترة نلاحظ ارتفاع حجم الدين العمومي وقد بلغ متوسط الدين العمومي 18.79 مليار دولار أمريكي، في حين قد تم تسجيل نسبة الدين العمومي الى اجمالي الناتج الداخلي الخام منخفضة نوعا ما بين 7.60% الى 10.49% وهذا راجع الى تحسن أسعار البترول في السوق المالية الدولية. كما نلاحظ أنه تم تسجيل ارتفاع معتبر لحجم الدين العمومي حيث بلغ 32.37 مليار دولار أمريكي سنة 2016 في حين ارتفعت نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي الى 20.58% ،كما بلغت نسبة الدين العمومي الى اجمالي الصادرات 113% هذا راجع الى تراجع حجم ايرادات الصادرات بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق المالية الدولية ، أدت هذه الوضعية الى تراجع موقع الجزائر (https://countryeconomy.com/national-debt/algeria, 05/01/2018) بالنسبة لمؤشر الدين العمومي الى اجمالي الناتج الداخلي الخام حيث أصبحت تحتل المرتبة 14 مقارنة بدول أخرى ،وهذا يدل على تراجع قدرة الجزائر على تسديد ديونها العمومية بما فيها الداخلية و الخارجية.

وفيما يلي الشكل التالي يمثل تطور نسبة الدين العمومي الى اجمالي الناتج المحلي للفترة 1991-2016

الشكل رقم 05:تطور نسبة الدين العمومي ال اجمالي الناتج الداخلي الخام %للفترة 1991-2016

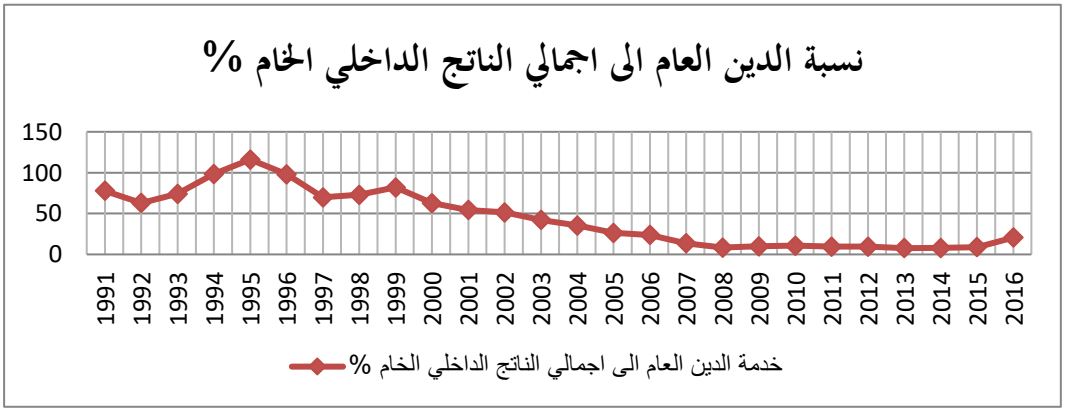

المصدر :من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه رقم (03).

يمكن القول أن صندوق ضبط الايرادات ساهم في تخفيض الدين العمومي الداخلي حيث انخفضت نسبة الدين العام الداخلي بالنسبة الانتاج الداخلي الخام (الدين العام الداخلي /الانتاج الداخلي الخام) من24.8%الى 6.6% خلال الفترة 2000-2008 بالإضافة الى تخفيض الدين العام الخارجي للجزائر حيث انتقل حجم الديون الخارجية بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام من 46.1%الى 3.3% خلال نفس الفترة .

لقد تم استخدام الموارد المالية لصندوق ضبط الايرادات خلال الفترة (2000-2008) من أجل تخفيض حجم الدين العمومي بما فيه الدين العام الداخلي و الدين العام الخارجي ،وللحكم على مدى فعالية هذا الخيار من الناحية الاقتصادية سنحاول أن نوضح تأثير الدين العام على النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة العلاقة بين مستوى الدين العام من جهة و حجم الناتج الداخلي وذلك خلال الفترة (1991-2016).

وفيما يلي الشكل التالي يمثل تطور حجم الدين العمومي و حجم الناتج الداخلي الخام بمليار دولار أمريكي للفترة (1991-2016).

الشكل رقم (06):تطور حجم الدين العمومي و حجم الناتج الداخلي الخام بمليار دولار أمريكي للفترة (1991-2016).

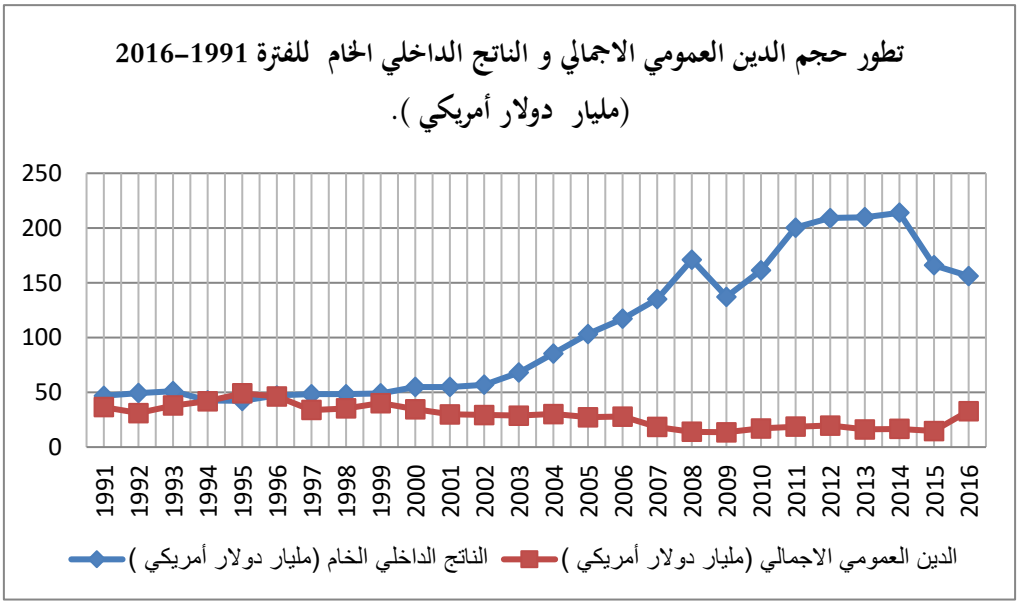

المصدر :من اعداد الباحثان اعتمادا بيانات صندوق النقد الدولي ،اطلع عليه بتاريخ 2018/01/09.

من خلال الشكل رقم (06) :يمكن أن نميز وجود علاقة عكسية بين تطور حجم الدين العمومي الاجمالي و تطور الانتاج الداخلي الخام أي أنه كلما انخفض مستوى الدين العمومي ارتفع حجم الناتج الداخلي الخام والعكس صحيح ،ويمكن تفسير ذلك بأن الجزائر تلجأ الى الدين العام الداخلي أو الخارجي من أجل تمويل العجز على مستوى الميزانية والخزينة العمومية أي أنه لا يستخدم من أجل الاستثمار و تحفيز النمو الاقتصادي .

اذن يمكن القول أن استخدام موارد صندوق ضبط الايرادات من أجل تخفيض الدين العمومي خاصة الدين العمومي الخارجي قد حقق نتائج ايجابية تتمثل في انخفاض مؤشرات الدين الخارجي الى مستويات يمكن تحملها خصوصا ابتداءا من سنة 2004 وذلك بعد التسديد الكلي للقروض المتأتية من اعادة الجدولة ،خصوصا قبل حلول الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث ارتفعت تكلفة الاقتراض الخارجي و بالتالي ارتفعت معدلات الفائدة .

الخاتمة :

الجزائر كغيرها من الدول النفطية قامت بإنشاء صندوق ثروة سيادي ،كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية الميزانية في ظل ظروف الصدمة الايجابية لأسعار النفط المسجلة منذ بداية سنة 2000،وذلك من خلال تحويل فوائض الجباية البترولية الناجمة عن الفرق بين الجباية البترولية المقدرة حسب قانون المالية لسنة مالية معينة والجباية البترولية المحققة فعلا لنفس السنة ،كما تم وضع أهداف لهذا الصندوق تتعلق بتمويل العجز الموازني و الذي وسع ليشمل عجز الخزينة العمومية ،بالإضافة الى تخفيض الدين العمومي .

في جانب استخدامات الصندوق لقد ساهم في تخفيض حجم الدين العمومي بما فيه الداخلي و الخارجي الى مستويات يمكن تحملها في ظرف ثمانية سنوات ابتداءا من سنة 2000 ،و بالتالي تحسن الوضعية المالية الخارجية للجزائر بما فيها مستويات الدين الخارجي .

بالنسبة لتمويل عجز الخزينة العمومية لقد ساهم الصندوق في تمويل العجز منذ سنة 2006-2016 في ظل سياسة مالية كينزية اتبعتها الدولة الجزائرية اتسمت بالتوسع في الانفاق العام حيث مثلت نفقات التسيير جزء كبير من النفقات العامة ،وقد مثلت الاقتطاعات المالية من الصندوق لأجل تمويل عجز الخزينة العمومية مصدر مهم و أول من بين مختلف مصادر التمويل التقليدية كالتمويل البنكي و التمويل الغير البنكي ،ويتضح ذلك من خلال لجوء الحكومة الجزائرية الى الاقتراض الوطني سنة 2016 من خلال ما يعرف بالقرض السندي ،بالإضافة الى التمويل الغير التقليدي ابتداءا من سنة 2018 وذلك في ظل نضوب الموارد المالية لصندوق ضبط الايرادات الجزائري، في حين كان من المفترض أن يشكل أداة استقرار ودعم للاقتصاد الوطني في ظل ظروف الصدمة الخارجية السلبية لأسعار النفط التي شهدتها الأسواق المالية الدولية منذ منتصف جوان 2014 ،وهذا طبعا راجع الى غياب مصادر تمويل بديلة لهذا الصندوق و عدم استغلال هذه الفوائض و استثمارها من أجل تحقيق عوائد اضافية حيث تم الاحتفاظ بها في شكل سيولة نقدية جامدة تعرضت الى تدهور قيمتها المالية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم .

و في الأخير و كإجابة عن فرضية الدراسة يمكن أن نقول أن صندوق ضبط الايرادات الجزائري FRRلم يتمكن من أداء الدور المنوط به باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار وحماية الميزانية من التقلبات في ظل ظروف الصدمة السلبية لأسعار النفط المسجلة منذ سنة

2014،وبالتالي يجب أن يتم اعادة النظر في كيفية تسيير وعمل الصندوق في جانب الاستخدامات و جانب مصادر تمويله .

Bibliographie

https://countryeconomy.com/national-debt/algeria, l. (05/01/2018).

IMF. (paragraphe6.93). *balance of payments and international investement positions manuals.* 6edition.

Rjory, s., perry, M. J., & hemphill, T. A. (2010, December/November). The role of sovereing wealth funds in global financial intermediation. *Thunderbird International Busines Reviews*, p. 591.

أ.دنيني يحي. (الطبعة الثانية 2014). المالية العمومية . الجزائر: دار الخلدونية .

أ.سعد الله داود. (2011). الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر (دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية). الجزائر : دار هومة.

الجريدة الرسمية العدد29. (07ديسمبر 2016الموافق ل29 ربيع الأول 1438). المادة 121 المعدلة للمادة 10قانون المالية 2017. الجزائر .

الجريدة الرسمية العدد37. (27جويلية 2000الموافق ل24 ربيع الأول 1421). المادة 10من قانون المالية التكميلي . الجزائر .

الجريدة الرسمية العدد47. (20جويلية 2006الموافق ل24 جمادى الثانية 1427). المادة 25 المعدلة للمادة 10قانزون المالية النكميلي 2006. الجزائر.

الجريدة الؤسمية العدد29. (08ديسمبر 2003الموافق ل05ذو القعدة 1424). المالدة 66 المعدلة للمادة قانون المالية لسنة 2004. الجزائر .

بنك الجزائر. (سبتمبر 2009). التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر تقرير سنة 2008. الجزائر.

بوفليح نبيل. (2010-2011). دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الأفاق مع الاشارة الى حالة الجزائر . الجزائر : أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .

د.زيرمي نعيمة. (بلا تاريخ). التجارة الخارجية الجزائرية و اصلاحات صندوق النقد الدولي . مستغانم ،الجزائر : مجلة المالية و الأسواق.

قائمة الملاحق :

جدول رقم 01:تطور وضعية صندوق ضبط الايرادات الجز ئري للفترة 2000-2016(مليون دج).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الصندوق للسنة السابقة	0	232137	171534	27978	320892	721688	1842686	2931045	3215531
فائض قيمة جباية البترولية	453237	123864	26504	448914	623499	1368836	179800	1738848	2288159
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع موارد الصندوق قبل الاستخدام	**453237**	**356001**	**198038**	**476892**	**944391**	**209524**	**3640686**	**4669893**	5503690
سداد الدين العمومي	221100	184647	170060	156000	222703	247838	618111	314455	465437
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تمويل الخزينة العمومية	0	0	0	0	0	0	91530	531952	758180
مجموع الاستخدامات	**221100**	**184467**	**170060**	**156000**	**222703**	**247838**	**709641**	**1454363**	1223617
رصيد الصندوق بعد الاستخدامات	232137	171534	27978	320892	721688	1842686	2931045	3215530	4280073

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الصندوق للسنة السابقة	4280072	4316465	4842837	5381702	5633751	5663511	4408159	2073846
فائض قيمة جباية البترولية	400675	1318310	2300320	2535309	2062231	1810320	552192	98550

تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع موارد الصندوق قبل الاستخدام	4680747	5634775	7143157	7917011	7695982	7373831	4960531	2172396
سداد الدين العمومي	0	0	0	0	0	0	0	0
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0
تمويل الخزينة العمومية	364282	791938	1761455	2283260	2132471	2965672	2886505	1387938
مجموع الاستخدامات	364282	791938	1761455	2283260	2132471	2965672	2886505	1387938
رصيد الصندوق بعد الاستخدامات	4316465	4842837	5381702	5633751	5563511	4408159	2073846	78458

Source : Situation du Fonds de Régulation des Recettes, http://www.dgpp-mf.gov.dz,consulte le 27/05/2017.

جدول رقم 02:الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة العمومية (2000-2016)

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رادات الميزانية	1124.9	1389.7	1576.6	1525.5	1606.3	1713.9	1841.9	1949.0	2902.4
قات الميزانية	1178.1	1321.0	1550.6	1690.1	1891.7	2052.0	2453.0	3108.5	4191.0
سيد الميزانية	53.1-	68.7	26.0	164.6-	285.3-	338.0-	611.0-	1159.5-	1288.6-
سيد عمليات خزينة العمومية	53.8-	48.7	14.8	22.3	175.5-	467.0-	615.1-	1140.6-	1257.3-
سيد الخزينة عمومية	54.3-	55.2	16.0-	10.2-	187.3-	472.1-	647.3-	1281.9-	1381.1-
تمويل	**54.3**	**55.2-**	**16.0**	**10.2**	**187.3**	**472.1**	**647.3**	**1281.9**	**1381.1**
ويل بنكي	175.3-	136.9-	58.1	31.2	287.5-	118.7	76.2-	275.3-	346.3-
ويل غير بنكي	105.6	85.3	32.8	86.0-	57.7	221.2	172.5	213.6	508.1

تطاعات من ض الايرادات	221.1	106.9	0	156.0	470.2	247.8	709.6	1454.3	1223.6
تمويل الخارجي	-97.0	-110.5	-74.8	-90.9	-53.1	-115.7	-158.7	-110.6	-4.2
اقتراض الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0

سنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رادات الميزانية	3275.3	3074.6	3489.8	3804.0	3895.3	3927.7	4552.5	4943.6
قات الميزانية	4246.3	4466.9	5853.5	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7383.6
سيد الميزانية	-970.9	-1392.2	-2363.7	-3254.1	-2128.8	-3068.0	-3103.7	-2439.9
سيد عمليات خزينة العمومية	-975.2	-1357.6	-2339.6	-3179.5	-2075.4	-3095.7	-3043.1	-2373.9
سيد الخزينة عمومية	-1113.7	-1496.4	-2468.8	-3246.1	-2205.9	-3185.9	-3172.3	-2485.7
تمويل	**1113.7**	**1496.4**	**2468.8**	**3246.1**	**2205.9**	**3185.9**	**3172.3**	**2485.7**
ويل بنكي	93.4	30.1	-19.8	51.5	-165.4	18.6	152.5	232.5
ويل غير بنكي	655.2	674.3	727.9	913.8	241.1	204.8	136.6	205.4
تطاعات من ض الايرادات	364.2	791.9	1761.4	2283.2	2132.4	2965.6	2886.5	1387.9
تمويل الخارجي	0.7	0.05	-0.7	-2.4	-2.1	-2.4	-3.3	102.0
اقتراض الوطني	0	0	0	0	0	0	0	557.8

Source : Situation résume de opération de trésor SROT, http://www.dgpp-mf.gov.dz,consulte le 27/05/2017.